الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.46

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
25 August 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-36240 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/62/781/Add.14 و A/62/791 و Corr.1)

١ - **السيد سيش** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/791 و Corr.1)، فقال إن الجمعية العامة قد خصصت، في قرارها ٢٣٢/٦٢، مبلغ ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٧٥ ١ دولار لتمويل العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. أما الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ فقد بلغت ٠٠٠ ٧١٠ ٦٩٩ ١ دولار، مما يمثل زيادة نسبتها ٣٣,٢ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبما أن العملية المختلطة لم تُنشأ حتى آب/أغسطس ٢٠٠٧، فقد كان القصد من الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أن تمول نشر أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة على مراحل. وتضمنت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الاحتياجات المطلوبة لفترة ١٢ شهرا كاملة.

٢ - وأضاف قائلا إن الأسباب الرئيسية للتباين تعزى إلى الزيادة في المعدل الشهري لوزع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين والاحتياجات الإضافية لعمليات النقل الجوي الناجمة عن تكثيف الدوريات الجوية العسكرية ونقل الشحنات والأفراد. وطُلب من الجمعية العامة أن تخصص مبلغ ٠٠٠ ٧١٠ ٦٩٩ ١ دولار لتمويل بقاء البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأن تقسم على الأعضاء مبلغ ٥٠٠ ٦٤٢ ١٤١ دولار للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وأن تقسم على الأعضاء مبلغ ٥٠٠ ٠٦٧ ٥٥٨ ١ دولار بمعدل شهري قدره ٥٠٠ ٦٤٢ ١٤١ دولار، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

٣ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت التقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية (A/62/781/Add.14)، وقالت إن اللجنة الاستشارية أوصت بتخصيص المبلغ الذي طلبه الأمين العام بكامله في الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. بيد أنها أوصت أيضا بتقسيم نسبة ٥٠ في المائة فقط من هذا المبلغ على الدول الأعضاء لتغطية فترة الستة أشهر من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واستندت الميزانية المقترحة إلى خطة لنشر العملية المختلطة ترمي إلى نشر ٨٠ في المائة من القوة المأذون بها للعملية المختلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، على أن يتم نشر الموظفين المدنيين بالكامل بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩. بيد أن النشر المخطط له يعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك توفر قدرة هندسية كافية لبناء مخيمات جديدة ورفع مستوى المخيمات الحالية؛ وتحسين عمليات نقل البضائع من بورسودان إلى دارفور؛ وتعاون الحكومة المضيفة بتقديم الأرض والتمكين من الحصول على الماء وبالإسراع في عمليات نقل البضائع عبر السودان إلى دارفور.

٤ - ومضت قائلة إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن النفقات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ بلغت ٧٠٠ ٩٠٨ ٧٣٢ دولار من ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ التي بلغت ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٧٥ ١ دولار. وقد لا يتم التوصل إلى مستوى النفقات المتوقع. وفضلا عن ذلك، لم تستند الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، التي أعدتها البعثة في غضون فترة شهر واحد بعد إنشائها، إلى الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميزانية السابقة. ومع ذلك فإن اللجنة الاستشارية تسلّم بأنه، حالما

تتقدم البعثة إلى ما بعد مرحلة الإنشاء، سوف تزيد النفقات وتشتد الحاجة إلى أموال كافية.

٥ - ووفقا لذلك، وبغية ضمان توفر تمويل كاف لدعم عمل البعثة، توصي اللجنة بضرورة أن تعتمد الجمعية العامة المبلغ المقترح بالكامل وهو ٠٠٠ ٧١٠ ٦٩٩ ١ دولار. ومع مراعاة اللجنة الاستشارية لأوجه عدم اليقين التي أوردتها في تقريرها ونظرا لنمط النفقات الحالي، توصي اللجنة بتقسيم ٥٠ في المائة من ذلك المبلغ، أي ٠٠٠ ٨٥٥ ٨٤٩ دولار على الدول الأعضاء، لفترة الستة أشهر الأولى من فترة الميزانية. ومن ذلك المبلغ، يقسم على الدول الأعضاء مبلغ ٥٠٠ ٦٤٢ ١٤١ دولار للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ويقسم على الدول الأعضاء مبلغ ٥٠٠ ٢١٢ ٧٠٨ دولار للفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية المختلطة.

٦ - وتابعت قائلة إن اللجنة الاستشارية، إضافة إلى ذلك، أوصت بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ كي يتسنى إعداد مخصصات منقحة وتقسيم آخر على الدول الأعضاء، إذا اقتضى الأمر. وينبغي أن يتضمن التقرير تفاصيل عن استعراض هيكل البعثة، وأن يعالج مسائل أخرى أثارتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢، وأن يبين أية تعديلات مطلوبة في فريق دعم الوساطة المشترك والتطورات التي طرأت فيما يتصل بالتنسيق والتعاون بين العملية المختلطة والبعثات الأخرى المنشورة في المنطقة وبين الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

٧ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): قالت، متحدثة باسم المجموعة الأفريقية، إن من دواعي الأسف أن أكبر ميزانية من ميزانيات حفظ السلام والتي كان من المقرر أن تنظر فيها اللجنة لم تعترض على اللجنة إلا قبل أربعة أيام من اختتام الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة. ومع مراعاة أن ولاية العملية فريدة ومعقدة وتهدف إلى تحقيق حل سلمي دائم وبسط أمن مستدام في دارفور وأن النشر التام لم يتحقق حتى الآن، لا تزال المجموعة الأفريقية على ثقة في أن البعثة ستعمل بكامل قوتها في غضون وقت قريب.

٨ - وأضافت قائلة إن المجموعة تلاحظ أنه يتعين أن تعمل البعثة ضمن أطر تتوافق مع المهام المذكورة في تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة في دارفور (S/2007/307/Rev.1) والتي أكدها مجلس الأمن من جديد بقراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وترحب المجموعة باقتراح الأمانة العامة بتوفير فرص التطور المهني للموظفين الوطنيين وإشراكهم الكامل في جميع برامج التدريب ذات الصلة، والمساعدة من ثم في بناء القدرة في دارفور.

٩ - وذكّرت بأن المجموعة كانت قد حثت الأمين العام على أن يطلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة استخدام تدابير استثنائية في مجالات التمويل والتوظيف والمشتريات للعملية المختلطة، فأعربت عن سرورها لملاحظة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد بدأ في عملية المراجعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ويهدف إلى إكمالها في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأن يقدم تقريرا عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

١٠ - **السيد بولين** (كندا): قال متحدثا باسم أستراليا ونيوزيلندا، إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا، بعد تأييدها القوي للبعثة السلف للعملية المختلطة، تلتزم بنجاح العملية وهي تقدم المساعدة للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأفراد شرطة على نشر وحدات قوية ومستدامة ذاتيا في البعثة. ومع إدراك الوفود الثلاثة للتحديات اللوجستية والإدارية والسياسية الكثيرة والمعقدة التي تواجه العملية، بما في ذلك وجودها في

منطقة نائية جدا، ورداءة البنية التحتية للاتصالات وتردد الحكومة المضيفة في التعاون فإنها تعرب عن شعورها بالقلق لما يبدو، بعد انقضاء ١٠ أشهر على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، من أن العملية المختلطة ليست أقوى من البعثة الأفريقية في السودان، أي بعثة الاتحاد الأفريقي التي استوعبتها العملية المختلطة. وطلبت الوفود الثلاثة من الأمانة العامة أن تقوم بدور قيادي قوي في معالجة أسباب التأخير، وطلبت من الحكومة المضيفة أن تدلّل على التزامها بتحقيق السلام وبسط الأمن في دارفور وذلك بالتعاون التام مع العملية المختلطة.

١١ - ومضى قائلا إن التجربة المكتسبة من نشر العملية المختلطة أظهرت الحاجة إلى التكامل بشكل أقوى. ومع أن مبادرة إنشاء فريق العمليات المتكاملة في دارفور قد حققت بعض النتائج، ينبغي أن يمنح وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني السلطة المطلوبة للفريق لكي يتغلب على العقبات العديدة التي تعترض النشر، وأن يصدر التعليمات للمديرين ليتعاونوا مع الفريق. وأعرب عن الأسف لعدم وجود مبرر للتكاليف التشغيلية التي تبلغ نصف مقترح الميزانية، ومع أن المفهوم أن العملية المختلطة، نظرا لحجمها، ينبغي أن تكون مسؤولة عن مقترح أكبر ميزانية لعملية حفظ سلام قُدِّمت إلى اللجنة على الإطلاق. وسوف تطلب الوفود، في المشاورات غير الرسمية، تقديم المزيد من التفاصيل بشأن توقعات التكاليف الباهظة للبنية التحتية وبشأن الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها جدول مواعيد النشر. ومع أن الوفود كانت ترغب في رؤية العملية المختلطة في حالة تشغيلية تامة بأسرع ما يمكن، فإنها ترى أن الميزانية المقترحة الحالية تستند إلى افتراضات نشر مفرطة في التفاؤل، وهي لذلك توافق على توصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى الاقتصار على تقسيم جزء من الموارد المطلوبة على الدول الأعضاء، وإلى تقديم تقرير مرحلي عن الخبرة المكتسبة في التنفيذ، على أن يُنظر في ذلك التقرير في الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

١٣ - **السيد تريستمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الجهود الجماعية الرامية إلى مساعدة شعب دارفور تعتمد على نجاح عملية السلام لدارفور ونجاح العملية المختلطة. وقال إن وفده لا يزال يشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء حالات التأخير في نشر البعثة، وحث الأمين العام على العمل على التعجيل بوصول قوات حفظ السلام.

١٤ - وبصدد دعم وفده لطلبات الموارد المتضمنة في الميزانية المقترحة، ذكّر بأن الولايات المتحدة لا تزال أكبر مانح منفرد للمساعدة المقدمة إلى السودان ككل وللمساعدة المقدمة إلى دارفور، وهي تعتبر نصيبها المقرر الكبير من ميزانية العملية المختلطة مساهمة ضرورية للحد من العنف، ولتلبية الاحتياجات الإنسانية للأهالي ولاستعادة السلام. وأعلن موافقة وفده على توصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى الاقتصار في البداية على تقسيم نصف التكلفة المسقطة للبعثة على الدول الأعضاء، والنظر بعد ذلك في تقرير مرحلي يقدم بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ويحتمل أن يؤدي إلى اعتماد مُنقّح وتقسيم جديد للأنصبة على الدول الأعضاء.

١٥ - **السيد عبد المنّان** (السودان): أكد من جديد قلق وفده إزاء التأخر في إصدار الوثائق، فهو السبب في عدم تمكّن الدول الأعضاء من النظر فيها بالعناية الواجبة. وقال إن من دواعي القلق بصفة خاصة أن تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل العملية المختلطة صدر باللغة الانكليزية فقط، منذ ساعات قليلة قبيل انعقاد هذه الجلسة. ومع ذلك، ونظرا لأهمية البعثة وافق وفده على النظر في الميزانية المقترحة.

١٦ - وأعرب عن ترحيب السودان بتعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على نشر العملية المختلطة، التي

أُنشئت لتساعد الأطراف السودانية على تنفيذ اتفاق سلام دارفور. واستنادا إلى توقع تحقيق سلام مستدام عن طريق التفاوض والحوار، قدمت الحكومة السودانية وستواصل تقديم كل دعم ممكن للبعثة. بيد أن مجموعات المتمردين تقوض جهود الحكومة. ولا بد أن يرد المجتمع الدولي بقوة على أعمال المتمردين لحماية موارده والحفاظ على حياة موظفيه. وأعلن أن الشعب السوداني على استعداد تام لمحاربة المتمردين وقد هزم مؤخرا هجوما شنته حركة العدل والمساواة – التي تدعمها بعض الدول الأعضاء – في مجرد ساعات قليلة.

١٧ – وأضاف قائلا إن الإعمال الفعّال لأهداف البعثة لا بد أن يبدأ بتخطيط فعال. وقد لاحظت الحكومة السودانية وجود نسبة شواغر عالية، ولا سيما فيما يتصل بالوظائف الوطنية المؤقتة. وطالب البعثة بالنظر في أسباب هذا القصور وبتطبيق الدروس المكتسبة بدلا من تقديم مبررات غير منطقية. وسوف يتطرق السودان لهذه المسألة خلال المناقشات غير الرسمية.

١٨ – وانتقل إلى موضوع متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، فقال إن الأمانة العامة أخفقت في إعادة تقييم الوضع، وكررت ببساطة تأكيدها السابق ومؤداه أن انخفاض عدد هؤلاء المتطوعين المقترح في الميزانية هو نتيجة للصعوبة التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة في السودان في اجتذابهم. ومن الأهمية بمكان الإحاطة علما بأن العملية المختلطة بعثة منفصلة وأن الخبرة المكتسبة في بعثة الأمم المتحدة في السودان ليست ذات صلة بالضرورة.

١٩ – واستطرد قائلا إن الجمعية العامة كانت قد أوصت في قرارها ٢٣٢/٦٢ بأن تكون عمليات الشراء داخل المنطقة لتوريد احتياجات عمليات حفظ السلام. والحكومة السودانية إذ تلاحظ أن تقرير الأمين العام لم يتطرق لهذه المسألة، فإنها تطلب تقديم تفسير مفصل عن حصة المشتريات التي تمت محليا من مجموع المشتريات التي تمت خلال الفترة السابقة.

٢٠ – وذكّر بأن تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية المختلطة (A/62/791) لم يذكر أي إخفاق في التعاون من جانب حكومة السودان، ومع ذلك، لا يزال بعض الشركاء غير راغبين في تلبية أهم الاحتياجات الأساسية للبعثة. وبالرغم من شتى نداءات الأمين العام، أمضت الدول الأعضاء شهورا حتى توصلت إلى قرار بشأن تقديم الطائرات المروحية. وبالمثل، انتظرت الحكومة السودانية ثلاثة أشهر حتى توقع الأمم المتحدة على اتفاق مركز القوات. وقال في ختام كلمته إن أوجه قصور العملية معروفة جيدا للجميع. وسوف يتعاون السودانيون على النحو الأوفى مع جميع الأطراف خلال المناقشات غير الرسمية لمعالجة أوجه القصور هذه وإقرار ميزانية تتلاءم مع الدور الهام الذي تؤديه العملية المختلطة.

٢١ – **السيد يامادا** (اليابان): قال إن على اللجنة أن تكفل التنفيذ الفعال لجميع عمليات حفظ السلام، المنشأة بموجب ولاية من مجلس الأمن، مع السعي أيضا لتعزيز الامتثال للميزانية، والمساءلة، والشفافية.

٢٢ – وأضاف قائلا إن وفده يعتقد بأنه، قبل البدء في النهج الذي أوصت به اللجنة الاستشارية، وبالتحديد اعتماد كامل المخصصات المقترحة للعملية المختلطة، على ألا يقسم على الدول الأعضاء إلا جزء من ذلك المبلغ فقط، من أجل إتاحة المجال لإمكانية التنقيح، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة، في خيار تعديل مستوى الأنصبة المقررة وذلك استنادا إلى معلومات مستكملة حول نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. فمن شأن ذلك أن يؤثر بدوره على نشر الموظفين المدنيين وعلى التكاليف التشغيلية، مما يؤدي إلى انخفاض في النفقات.

٢٣ - ويعتبر وفده أن تخفيضا بنسبة ٣٠ في المائة يعد تخفيضا واقعيا في ضوء الوضع الراهن، وعلى هذا فإنه يرغب في أن يقدم الأمين العام آخر المعلومات المتوفرة عن تكوين القوات وعن الأعمال التحضيرية للنشر، استنادا إلى التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

مسائل أخرى

٢٤ - **السيد أبليان** (أمين اللجنة): قال إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أُخطرت بالطلب الذي قدمه في الجلسة ٤٥ للجنة ممثل سلوفينيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والذي يلتمس تفسيرا للإخفاق في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حينه وبجميع اللغات (صدر التقرير في وقت لاحق بوصفه الوثيقة A/62/781/Add.13).

٢٥ - وأضاف قائلا إن رئيس اللجنة الخامسة وجَّه رسائل، وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني، ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، فضلا عن رئيس اللجنة الاستشارية، تتعلق بعدم توفر الوثائق للجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة. وقد أكد وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على التزام إدارته بإصدار التقارير في حينها، في حين أنه عزا التأخير إلى تأخر وصول وثائق ميزانيات حفظ السلام، وإلى طول الوثائق بشكل مفرط في بعض الحالات.

٢٦ - ومضى قائلا إن وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أوضح أن إدارته تبذل قصاراها لتخفيف الأثر الكبير المترتب على تأخر وصول الوثائق إليها، وذلك من خلال التنسيق عن كثب مع اللجنة الخامسة وأمانة اللجنة الاستشارية، بما يمكنها من تعديل الجدول الزمني لتجهيز الوثائق قدر المستطاع. بيد أن التأخر في إصدار الوثائق أو حتى عدم توفرها قد أجبر اللجنة الخامسة على النظر في تأجيل الجزء الثاني من الدورة المستأنفة لمدة أسبوع وعلى مراجعة برنامج عملها بصورة مستمرة، الأمر الذي أثر بدوره على الجدول الزمني الذي تتبعه الإدارة في تجهيز الوثائق.

٢٧ - وإضافة إلى ذلك، عملت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على نحو وثيق مع إدارة الشؤون الإدارية، بصفتها الإدارة المقدمة للوثائق، ومع أمانة اللجنة الخامسة، من أجل التوصل إلى حلول أكثر فعالية لهذه المشكلة. فالأمين العام ملتزم بإصدار جميع الوثائق بجميع اللغات الرسمية، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة.

٢٨ - وتابع متحدثا عن التسلسل الزمني للأحداث الأخيرة، فقال إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تلقت يوم الخميس، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، ٨٧ صفحة من نص قدمته اللجنة الاستشارية لتجهيزه خلال ثلاثة أيام عمل. وفي اليوم نفسه، أبلغت أمانة اللجنة الخامسة الإدارة بأن مكتب اللجنة قد قرر النظر في تقرير يتألف من ١٦ صفحة أعدته اللجنة الاستشارية عن تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، باللغة الانكليزية فقط، على أساس نص مسبق غير محرّر وطلبت مساعدة الإدارة في طباعة وتوزيع ٢٠٠ نسخة من ذلك التقرير على اللجنة الخامسة.

٢٩ - وقد تلقت إدارة شؤون الجمعية والمؤتمرات، وبعد ذلك، تقريرا يتألف من ١٦ صفحة لتجهيزه قدمته اللجنة الاستشارية عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وتقريراً من إعداد اللجنة الاستشارية يتألف من ١٨ صفحة عن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وتقريراً يتألف من ٦ صفحات أعدته اللجنة الاستشارية عن المعدات المملوكة للوحدات. وبعد أن تكلم

مع ممثلي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في يوم الجمعة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، تأكد له أن تقريري اللجنة الاستشارية عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات سيصدران في يوم الثلاثاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي يوم انعقاد الجلسة الحالية، وقد أبلغ مكتب اللجنة الخامسة بهذه المعلومات.

٣٠ - وأضاف قائلا إن المكتب استكمل برنامج عمل اللجنة الخامسة عقب الجلسة الـ ٤٤ للجنة، وأوضح أن التقرير عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لن يتوفر بجميع اللغات الرسمية عند انعقاد الجلسة الـ ٤٥ في يوم الاثنين، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إذ لم تعلن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التزامها بتوفيره بحلول ذلك التاريخ. لقد أصدرت الإدارة تقريري اللجنة الاستشارية عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعن تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بجميع اللغات الرسمية بتاريخ انعقاد الجلسة الحالية، كما كان متوقعا، بوصفهما الوثيقة A/62/781Add.13 والوثيقة A/62/781/Add.12.

٣١ - واختتم قائلا إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد تلقت تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الجمعة، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد صدر هذا التقرير أيضا بجميع اللغات الرسمية بتاريخ انعقاد الجلسة الحالية، بوصفه الوثيقة A/62/781/Add.14. وسوف تصدر التقارير الثلاثة عن المعدات المملوكة للوحدات ومجموع صفحاتها ٣٤٥ صفحة، في الساعة ٠٦/٠٠ من يوم الأربعاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.